الأمم المتحدة

A/78/218

الجمعية العامة

Distr.: General
28 August 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 24 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

مستقبل الأغذية والزراعة: الدوافع والمحفزات لتحقيق نظم أغذية زراعية مستدامة

تقرير الأمين العام**

موجز

يبرز الأمين العام في هذا التقرير كيف أن تحويل نظم الأغذية الزراعية يمكن أن يعزز في الوقت نفسه التقدم المحرز في تحقيق غايات متعددة من أهداف التنمية المستدامة، للتمكين من الحصول على الغذاء المأمون والمغذي، والحد من الأثر البيئي، وزيادة القدرة على الصمود في وجه النزاعات والصدمات المناخية والاقتصادية، وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام، والإسهام في السلام والأمن.

ويتضمن التقرير استعراضا للتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والغايات المترابطة بشأن الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية، بالإضافة إلى الدوافع والتحديات الرئيسية لمستقبل الأغذية والزراعة. وبالاستفادة من أحدث الأدبيات، تُعرض أهم التهديدات والتحديات والاتجاهات الناشئة لتحديد الفرص الاستراتيجية الكفيلة بتمكين نظم الأغذية الزراعية من الاضطلاع بدورها صوب التعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ويكمل هذا التقرير *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023*، المعنون "نحو تنفيذ خطة إنقاذ للناس والكوكب"، وتقرير *التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023*.

* A/78/150.

** قدم هذا التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدِّم للتقرير.

060923 220823 23-14443 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 186/77 بشـــأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والسـبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ ذلك القرار. وبناء على ذلك، يتضـــمن هذا التقرير معلومات مســـتكملة عن التقدم المحرز ويحدد ســـبل التحول على النحو التالي: الابتكار المؤسسي لدعم السياسات الغذائية والزراعية المتكاملة؛ وسبل معالجة المفاضلات، وتحسين استدامة الزراعة، وإدارة الموارد والنظم الإيكولوجية على جميع المســـتويات؛ وســـبل تعزيز قدرة نظم الأغذية الزراعية على الصمود في وجه الصدمات والنزاعات والأزمات.

2 - وقد صـــيغ هذا التقرير بإســـهامات من شـــتى كيانات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب اسـتفادته من الأدبيات الموجودة ونتائج المناقشـات ذات الصـلة، بما في ذلك *تقرير التنمية المسـتدامة على الصعيد العالمي لعام 2023* والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ثانيا - لمحة عامة

3 - يواجه التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، الذي يعاني بالفعل من التباطؤ، تحديات عالمية غير مســـبوقة. وقد تعطلت عملية التعافي الهشـــة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بســـبب الحرب في أوكرانيا، التي أدت إلى مفاقمة الأزمات المتعددة الأبعاد في الغذاء والطاقة والتمويل، مما أدى إلى إبطاء التقدم في التنمية البشرية والمستدامة.

4 - ولكي تؤدي نظم الأغذية الزراعية دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تلبي الطلب المتزايد على الغذاء المغذي، وأن تمارس ضـــغطا أقل على الموارد الطبيعية، وأن تنتج انبعاثات أقل من غازات الدفيئة ونفايات الأغذية، وأن تشـــمل قطاعات وجهات معنية متعددة، بما في ذلك المجتمع المدني والشـعوب الأصـلية والشـباب والقطاع الخاص، وأن تكون أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ، وأن توفر سبل عيش وفرص عمل لائقة ومراعية للمنظور الجنساني ومنصفة. ويزداد هذا الأمر صـعوبة في ظل نظم مالية منهكة وحيز مالي محدود.

5 - ولم يعد مفهوم "العمل كالمعتاد" خيارا[1]. فوحده التغيير التحويلي سيؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. ويتطلب تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية نظما للأغذية الزراعية أكثر اســـتدامة وشـــمولا وإنصـــافا، الأمر الذي يتطلب بدوره فهما أفضـــل للاتجاهات المتعددة المترابطة التي تؤثر على الأغذية والزراعة. ومن الضروري تحديد الروافع والمحفزات الاستراتيجية لإطلاق العنان للتحول على نطاق واسع.

(1) انظر: FAO, *The future of food and agriculture: trends and challenges* (Rome, 2017).

ثالثا – التقدم المحرز والدوافع والتحديات المتعلقة بتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة

ألف – الوضع العالمي للأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة

6 – ظل الجوع العالمي، الذي يقاس بتفشي نقص التغذية، دون تغيير نسبيا في عام 2022 مقارنة بعام 2021، مما أثر على حوالي 9,2 في المائة من سكان العالم، وهي نسبة أعلى بكثير من مستوى ما قبل الجائحة البالغ 7,9 في المائة في عام 2019. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 691 و 783 مليون شخص في العالم واجهوا الجوع المزمن في عام 2022. وإذا احتُسب الرقم المتوسط المدى البالغ حوالي 735 مليون شخص، فإن ذلك يمثل زيادة بحوالي 122 مليون شخص مما كان عليه الحال في عام 2019[2].

7 – وفي عام 2022، تباطأ التعافي الاقتصادي من الجائحة الذي سُجل في عام 2021. وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمدخلات الزراعية والطاقة، التي تضخمت بسبب تأثير الحرب في أوكرانيا، إلى تقويض انتعاش قطاع العمالة ومداخيل الفئات الأكثر هشاشة، مما أعاق جهود خفض مستويات الجوع. وأحرز تقدم نحو الحد من الجوع في معظم المناطق دون الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكن مستوياته لا تزال في ازدياد في غرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وجميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. وهناك ما يقرب من 20 في المائة من سكان أفريقيا يواجهون الجوع[3].

8 – وفي عام 2022، ظل معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد على المستوى العالمي على حاله للسنة الثانية على التوالي، بعد الزيادة الحادة التي سُجلت بين عامي 2019 و 2020. وكان حوالي 29,6 في المائة من سكان العالم، أي 2,4 بليون شخص، يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في عام 2022، بزيادة بلغت 391 مليون شخص عن عام 2019، مع حرمان عدد أكبر نسبيا من النساء وسكان الأرياف من إمكانية الحصول على غذاء آمن ومغذ وكاف على مدار العام[4].

9 – وبالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، يعاني أكثر من 148 مليون طفل (22,3 في المائة) من التقزم، و 45 مليونا (6,8 في المائة) من الهزال، و 37 مليونا (5,7 في المائة) من زيادة الوزن. وقد أحرز تقدم مطرد في زيادة الاقتصار على الرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة وفي الحد من التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة، ولكن العالم لا يزال بعيدا عن الطريق الصحيح لتحقيق غايات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. فلم يتغير إلا القليل في معالجة مشكلة الوزن الزائد لدى الأطفال، في حين يبلغ معدل انتشار الهزال أكثر من ضِعف الهدف المتفق على تحقيقه بحلول عام 2030. وعلى الصعيد العالمي، لم يطرأ أي تغيير كبير فيما يخص انخفاض الوزن عند الميلاد على مدى العقدين الماضيين، إذ بلغ معدل الانتشار 16,6 في المائة في عام 2000 مقارنة بنسبة 14,7 في المائة في عام 2020، بينما لا توجد منطقة تسير على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المتفق عليه بحلول عام 2030.

(2) انظر: FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023. Urbanization, agrifood systems transformation and healthy diets across the rural-urban continuum* (Rome, 2023).

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

وتشـــكل الثغرات في البيانات تحديا للرصـــد العالمي لانخفاض الوزن عند الميلاد، إذ لم يتم وزن واحد من كل ثلاثة مواليد تقريبا عند الميلاد في عام 2020.

10 - وفي عام 2021، لم يتمكن أكثر من 3,1 بلايين شـــخص، أو 42 في المائة من ســـكان العالم، من تحمل تكاليف اتباع نظام غذائي صـــحي بســـبب زيادة تكلفة مثل هذا النظام الغذائي وانخفاض الدخل المتاح. وهذا يمثل زيادة قدرها 134 مليون شـخص مقارنة بعام 2019، على الرغم من أن عدد الأشـخاص غير القادرين على تحمل تكاليف اتباع نظام غذائي صـــحي قد انخفض بالفعل بمقدار 52 مليون شـــخص من عام 2020 إلى عام 2021[5]. وفي عام 2022، واجه ما يقرب من 258 مليون شـــخص، في 58 بلدا أو إقليما توجد بشـــأنها أدلة قائمة على توافق الآراء، انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مســـتوى الأزمات أو مستويات أسوأ (المراحل 3 إلى 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)[6].

11 - وتشـير التقديرات إلى أن نحو 670 مليون شـخص يعيشـون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم، أي حوالي 8 في المائة من سـكان العالم[7]. ويعيش أكثر من 80 في المائة من سـكان العالم الذين يعانون فقرا مدقعا في المناطق الريفية، بحيث يعاني حوالي 45 في المائة من السكان من الفقر المدقع أو المتوسط، مقارنة بنســبة 16 في المائة من ســكان المناطق الحضــرية. وهذا يعني أن أكثر من 1,3 بليون شــخص لا يســتطيعون تحمل تكلفة الغذاء والضــروريات الأخرى، على الرغم من دورهم الرئيســي في إنتاج الغذاء العالمي[8]. والغالبية العظمى منهم من المزارعين الأسـريين ومنتجي زراعة الكفاف والمشـتغلين بالزراعة، بمن فيهم صـيادو الأسماك والرعاة والسكان المعتمدون على الغابات. ويعمل ما يقرب من ثلثيهم في الزراعة على نطاق صـــغير، بحيث تزيد معدلات الفقر بأكثر من أربعة أضـــعاف عنها بين المشـــتغلين بغير الزراعة[9]. وتُعرّض الأخطار البيئية والمناخية فقراء الريف لمزيد من الهشاشة في وجه الصدمات المتصلة بسبل العيش ودورات استنفاد الأصول والمديونية والحرمان.

12 - وتؤوي المناطق الريفية نسبة غير متناسبة من الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد، مـا لبثت أن فـاقمهـا تفشـــي كوفيـد-19[10]، وهو مـا أدى إلى تـدهور ظروف فقراء الريف الـذين يعـانون من الهشـــاشـــة، والذين يعتمد كثيرون منهم على التنقل والعمل الموســـمي وعمل المهاجرين والتحويلات المالية[11]. وقد أعاقت أزمات متعددة التقدم المحرز في الحد من الفقر، ولا ســـيما في البلدان المنخفضـــة

(5) المرجع نفسه.

(6) انظر: Food Security Information Network and Global Network Against Food Crises, *Global Report on Food Crises 2023* (Rome, 2023).

(7) انظر: الأمم المتحدة، *التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2023* (نيويورك، 2023).

(8) انظر: Andrés Castañeda and others, "A new profile of the global poor", *World Development*, vol. 101 (January 2018).

(9) اسـتنادا إلى خط فقر يقلّ عن 2,15 دولار في اليوم في تعادل القوة الشـرائية لعام 2017. ويعيش 15 في المائة آخرون من سـكان العالم تحت خط الفقر البالغ 3,65 دولارات، وهو الأكثر خطوط الفقر شيوعا في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. انظر: Marta Schoch and others, "Half of the global population lives on less than US$6.85 per person per day", World Bank blog, 8 December 2022.

(10) انظر: World Bank, Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune (Washington, D.C., 2020).

(11) انظر: Carolina Sánchez-Páramo, "The new poor are different: Who they are and why it matters", World Bank blog, 13 August 2020.

الدخل حيث تمثل العمالة الزراعية أكثر من نصف القوى العاملة[12]. وفي جميع أنحاء العالم، يعمل أكثر من واحد من كل أربعة عمال في قطاع الزراعة، كثير منهم من النساء ومعظمهم يعملون لحسابهم الخاص وكعاملين مساهمين من أسرهم. ومن المرجح بمقدار الضعف أن يزاول سكان الريف عملا غير نظامي مقارنة بسكان المناطق الحضرية؛ وفي قطاع الزراعة، يعمل 93,6 في المائة من العمال في إطار العمل غير النظامي[13].

13 - وبلغ عدد الشباب في العالم (15 إلى 24 عاما) 1,2 بليون نسمة، أي 16 في المائة من سكان العالم، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 7 في المائة بحلول عام 2030[14]. وعلى الصعيد العالمي، يزيد احتمال تعرض الشباب للبطالة ثلاث مرات مقارنة بالبالغين، وهي حالة ما لبثت الجائحة أن فاقمتها. وقد ازداد عمل الأطفال في قطاع الزراعة على مستوى العالم منذ عام 2016 ليصل إلى 70 في المائة من جميع حالات عمل الأطفال، أو 112 مليون من الفتيان والفتيات.

14 - وفي حين انخفضت العمالة في الإنتاج الزراعي الأولي تدريجيا بالنسبة للرجال كما النساء، سجل عام 2019 وجود أكثر من 1,2 بليون شخص يعملون في نظم الأغذية الزراعية و 3,8 بلايين شخص يعيشون في أسر ترتبط سبل عيشها بنظم الأغذية الزراعية[15]. وعلى الصعيد العالمي، كان 36 في المائة من العاملات و 38 في المائة من العاملين يعملون في نظم الأغذية الزراعية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بلغت هذه المعدلات 66 في المائة للنساء و 60 في المائة للرجال، بينما بلغت في جنوب آسيا 71 في المائة للنساء و 47 في المائة للرجال. وتعد نظم الأغذية الزراعية مصدرا رئيسيا لتوظيف الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عاما[16].

15 - وتبلغ نسبة الرجال الذين يمتلكون الأراضي على الأقل ضعف نسبة النساء في نصف البلدان تقريبا التي تتوافر عنها بيانات، ولدى ثلث البلدان فقط مستويات عالية أو عالية جدا من الحماية القانونية لحقوق المرأة المتعلقة بالأراضي. وتنجم عن أوجه عدم المساواة والتمييز فجوة بين الجنسين في الإنتاجية بنسبة 24 في المائة وفجوة في الأجور تبلغ حوالي 20 في المائة بين النساء والرجال في العمالة المتصلة بنظم الأغذية الزراعية[17].

16 - ولا تزال الإنتاجية الزراعية في ازدياد ولكن بوتيرة أبطأ. فقد شهدت السنوات العشر الماضية نموا أبطأ في غلة معظم المحاصيل، مع انخفاض نمو الإنتاجية الزراعية العالمية إلى 1,2 في المائة سنويا. ويخفي هذا المتوسط تباينات، بحيث تحافظ الاقتصادات المتوسطة الدخل التي استثمرت في قطاعاتها الزراعية ونظم البحث والابتكار على نمو الإنتاجية؛ في حين تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤا بسبب

(12) انظر: International Labour Organization (ILO), *Advancing social justice and decent work in rural economies* (Geneva, 2022).

(13) انظر: ILO, *Women and men in the informal economy: A statistical picture* (Geneva, 2018).

(14) انظر: Department of Economic and Social Affairs, "International Youth Day: ten key messages", 12 August 2019.

(15) انظر: B. Davis and others, Estimating global and country-level employment in agrifood systems, FAO Statistics Working Paper Series, No. 23-24 (Rome, 2023).

(16) انظر: FAO, *The status of women in agrifood systems* (Rome, 2023).

(17) المرجع نفسه.

محدودية الفرص وانخفاض الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير الحكومية على مدى العقود الأخيرة، وتغير المناخ وإعادة توجيه السياسات نحو أهداف لا تقوم على الإنتاجية؛ وتشهد البلدان المنخفضة الدخل، التي لا تملك استثمارات وقدرات كافية والتي واجهت صدمات مناخية متكررة، نموا بطيئا أو منعدما. وفي كثير من الحالات، عانى الفقراء من تضاؤل فرص الحصول على الاستثمار في مجال الابتكار. وتحتاج الإنتاجية الزراعية إلى زيادة مستدامة وإلى معالجة اختلالات الإنتاجية الدولية والمحلية مع تقليل الضغط على الطبيعة إلى أدنى حد.

17 - كما أن عدم إحراز تقدم في مجال الاستدامة البيئية يثير القلق بشأن الأمن الغذائي والأمن التغذوي. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن مساهمة التنوع البيولوجي في النظم الغذائية المستدامة وتأثير نظم الأغذية الزراعية على التنوع البيولوجي معترف بهما جيدا في إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[18]، فإن التنوع البيولوجي آخذ في التناقص بمعدل غير مسبوق على المستوى الجيني ومستوى الأنواع والنظم الإيكولوجية . وتبين البيانات المتعلقة بحفظ الموارد الجينية الحيوانية وخطر انقراض سلالات الماشية أن الحفاظ التنوع الجيني لحيوانات المزارع والحيوانات الداجنة لا يزال بعيد المنال وأن التنوع الجيني للمحاصيل الزراعية قد انخفض إلى حد كبير.

18 - والاستدامة البيئية للموارد البحرية مهددة أيضا، بما في ذلك من الصيد غير القانوني. فقد تعرض أكثر من ثلث الأرصدة العالمية (35,4 في المائة) للصيد المفرط في عام 2019، ولكن وتيرة الانخفاض تباطأت مؤخرا ويوجد عدد متزايد من الأرصدة المستدامة بيولوجيا[19].

19 - وتستمر مساحة الغابات في العالم في التقلص، وإن كانت بمعدل أبطأ قليلا. ويتسبب التوسع الزراعي في ما يقرب من 90 في المائة من أنشطة إزالة الغابات في العالم: فما نسبته 49,6 في المائة من الأراضي التي أزيلت منها الغابات تُستخدم كأراضٍ زراعية و 38,5 في المائة تُستخدم في رعي الماشية[20]. وقد تحسنت الإدارة المستدامة للغابات، مع زيادة مساحة الغابات المصدق على سلامة إدارتها بما في ذلك نسبة الغابات الخاضعة لخطط الإدارة والتي توجد داخل مناطق محمية.

20 - ويعيش أكثر من 3 بلايين شخص في مناطق زراعية تعاني من مستويات عالية أو عالية جدا من نقص المياه أو ندرتها، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على الصحة والصرف الصحي. ويتعرض نحو 1,81 بليون شخص بشكل مباشر للفيضانات التي تشكل خطرا كبيرا على الأرواح وسبل العيش. واستأثرت الزراعة بنسبة 72 في المائة من إجمالي عمليات سحب المياه العذبة في عام 2020[21]. ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة مستويات الإجهاد المائي، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات مباشرة على نظم الأغذية الزراعية وكوكب الأرض وصحة الإنسان ورفاهه.

(18) انظر www.cbd.int/doc/decisions/cop-15-dec-04-en.pdf.

(19) انظر: الأمم المتحدة، *التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة لعام 2022* (نيويورك، 2022).

(20) المرجع نفسه.

(21) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة (تقرير عام 2021): نظم على حافة الانهيار* (روما، 2022).

21 - وتمثل نظم الأغذية الزراعية ثلث إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تغير استخدام الأراضي وفي عمليات ما قبل الإنتاج وما بعده[22]. وفي الوقت نفسه، فإن الزراعة معرضة بشدة لتأثير الكوارث وتغير المناخ.

باء - الدوافع والتحديات لمستقبل الأغذية والزراعة

22 - الاتجاهات المتفاقمة للجوع وانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية هي نتاج للآثار المضاعفة للنزاعات، وتقلبية المناخ والأحوال الجوية القاسية، والقيود المفروضة على الموارد، والصعوبات الاقتصادية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي[23]. وتعيق الظروف الكامنة، مثل الفقر وعدم المساواة، والتي تستند أحيانا إلى سياسات غير مؤاتية، تحقيق أهداف الأمن الغذائي والنتائج التغذوية.

23 - وتؤثر الدوافع الاجتماعية الاقتصادية والبيئية بقوة على أداء نظم الأغذية الزراعية ونتائجها[24]. وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تلاشت الآمال في تحقيق انتعاش اقتصادي مطرد في عام 2022 بسبب حالات التعطيل المرتبطة بالحرب في أوكرانيا والسياسة النقدية لمكافحة التضخم وتدهور الأسواق المالية. ومن المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3,1 في المائة في عام 2022 إلى 2,3 في المائة في عام 2023[25].

24 - وتحد الديون من قدرة البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل على توفير شبكات الأمان في مواجهة الصدمات المستقبلية وعلى الاستثمار في تحويل نظم الأغذية الزراعية. ويؤدي ارتفاع المخاطرة الائتمانية المرتبط بأزمة الحساب الخارجي وانخفاض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة الواردات الغذائية للعديد من البلدان.

25 - ولقد تسببت الحرب في أوكرانيا بأزمة حادة في تكاليف المعيشة مع آثار متلاحقة في سوق شديدة التركيز للوقود والأسمدة والسلع الغذائية الأساسية[26]. ففي عام 2020، استورد 15 من البلدان الأفريقية أكثر من 50 في المائة من احتياجاتها من منتجات القمح من الاتحاد الروسي أو من أوكرانيا، فيما استوردت منهما 6 بلدان أكثر من 70 في المائة من قمحها. وانخفضت الأسعار الدولية للسلع الأولية، إلا أنها لا تزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة[27]. والبلدان التي تعاني من أزمات غذائية معرضة بشكل خاص لتقلبات أسواق السلع الأساسية، إذ أن العديد منها بلدان منخفضة الدخل مستوردة صافية للأغذية.

26 - وفي عام 2022، ظلت الأزمات الغذائية ناجمة في المقام الأول عن النزاعات وانعدام الأمن والأحوال الجوية القاسية والصدمات الاقتصادية، بما في ذلك الآثار الاجتماعية الاقتصادية المستمرة لجائحة كوفيد-19. وأدى الضعف البنيوي للمنظومات الغذائية والطابع المطول للصدمات إلى إبطاء عملية التعافي.

(22) انظر: FAO, *Greenhouse gas emissions from agrifood systems: Global, regional and country trends, 2000–2020* (Rome, 2022).

(23) انظر: مجلس منظمة الأغذية والزراعة، "تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي: النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغير المناخ" (روما، 2023).

(24) انظر: FAO, *The future of food and agriculture: Drivers and triggers for transformation* (Rome, 2022).

(25) انظر: United Nations, *World Economic Situation and Prospects as of mid-2023* (New York, 2023).

(26) انظر: United Nations, *Brief No. 1: Global impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems* (New York, 2022).

(27) انظر: www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/.

وارتفع عدد النزاعات (بما في ذلك عنف الدول وعنف الجهات من غير الدول والعنف من جانب واحد) من 121 نزاعا في عام 2000 إلى 170 نزاعا في عام 2000 إلى 170 نزاعا في عام 2021[28]. وشكلت النزاعات وانعدام الأمن دافعين حاسمين في انعدام الأمن الغذائي الحاد في مناطق الأزمات الغذائية الكبرى العشر: إثيوبيا، وأفغانستان، وأوكرانيا، وباكستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وميانمار، ونيجيريا، وهايتي، واليمن. وتسببت النزاعات في معاناة حوالي 117,1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مستوى الأزمات أو مستويات أسوأ (المرحلة 3 فما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في 19 بلدا. ويواجه سكان أربعة من هذه البلدان مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5)[29].

27 - ويشكل النزوح دافعا ونتيجة لانعدام الأمن الغذائي. فالسكان يفرون من النزاعات والكوارث، ويفقدون سبل عيشهم وإمكانية الحصول على الغذاء المأمون والماء والاحتياجات الأساسية الأخرى، ويواجهون حواجز تحول دون توليد الدخل والحصول على الرعاية الصحية والخدمات، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وقد بلغ عدد النازحين قسرا 108,4 ملايين في نهاية عام 2022، بزيادة 14 مليون شخص عما كان عليه عددهم في نهاية عام 2021[30]. ونزح ما يقرب من 53,2 مليون شخص داخليا في 25 بلدا ومنطقة تعاني من أزمات غذائية في نهاية عام 2022[31]. وفي عام 2022، تمت استضافة ما يقرب من 19,7 مليون لاجئ وطالب لجوء في 55 بلدا ومنطقة تعاني من أزمات غذائية، حيث أدى النزاع وانعدام الأمن والجائحة والفقر وانعدام الأمن الغذائي والأحوال الجوية القاسية إلى مفاقمة احتياجاتهم الإنسانية[32].

28 - وقليلة هي الدوافع التي تضاهي أهمية الديناميات السكانية. فبحلول عام 2050، يُتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9,7 بلايين نسمة، ومن المتوقع أن تتحول نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من 56 إلى ما يقرب من 70 في المائة[33]. وستؤدي زيادة عدد سكان أفريقيا إلى زيادة الطلب على أسواق الأغذية على جميع المستويات. وأصبحت الحدود بين الأراضي والسكان في المناطق الريفية والحضرية غير واضحة بشكل متزايد وصارت التجمعات السكانية أكثر ترابطا. وما فتئ سكان العالم يشيخون، وهو ما يخفف من زيادة الطلب على الغذاء ولكنه يؤثر أيضا على سوق العمل ومتوسط عمر المزارعين.

29 - ويتيح توليد البيانات والتحكم فيها واستخدامها وملكيتها على نطاق واسع إمكانية استخدام التقنيات المبتكرة في الوقت الفعلي واتخاذ القرارات في مجال الزراعة، ولكنه يثير أيضا مخاوف من أن عددا قليلا من الجهات الفاعلة قد أصبحت تسيطر على حصص كبيرة من السوق وأن منصات البيانات الضخمة قادرة

(28) انظر: https://ucdp.uu.se/.

(29) اليمن وهايتي ونيجيريا وبوركينا فاسو.

(30) انظر: www.unhcr.org/ar/about-unhcr/who-we-are/figures-glance.

(31) انظر: Food Security Information Network and Global Network Against Food Crises, *Global Report on Food Crises 2023* (Rome, 2023).

(32) المرجع نفسه.

(33) انظر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs. *World Population Prospects* 2022 and 2018 revisions.

على جمع كميات هائلة من المعلومات بشأن سلوك المستهلك وتفضيلاته[34]. ويؤثر تركيز أسواق المدخلات والمخرجات أيضا على قدرة نظم الأغذية الزراعية على الصمود وعلى كفالة حصصها العادلة، لأن تركيز السوق يزداد والزيادة في هوامش الربح تصبح أكثر شيوعا في العديد من القطاعات والاقتصادات، والسلوكيات الساعية إلى الكسب الريعي تطغى في قمة السلسلة الغذائية للشركات[35].

30 - وتتعدى التغيرات غير المستدامة في استخدام الأراضي لأغراض الزراعة على الغابات، مما يؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجية، وتدني مقاومة مضادات الميكروبات وزيادة المناولة غير المأمونة للمنتجات الحيوانية، الأمر الذي يزيد من خطر الأوبئة والأمراض الحيوانية المصدر. ولقد تم تحديد الروابط القائمة بين الأمراض الحيوانية المصدر والخيارات والممارسات غير المستدامة وتدهور النظم الإيكولوجية[36].

31 - وأدت الأحوال الجوية القاسية المتكررة والمطولة إلى إضعاف القدرة على الصمود في عام 2022، وتمثلت في جفاف حاد في القرن الأفريقي وفيضانات مدمرة في باكستان وأعاصير وجفاف في الجنوب الأفريقي. وتسبب الزلزال الكارثي الذي ضرب تركيا والجمهورية العربية السورية في شباط/فبراير 2023 في أضرار وخسائر طالت قطاع الزراعة تقدر بنحو 6,4 بلايين دولار، مما أدى إلى خفض إنتاج الغذاء في المنطقة وتسبب في النزوح الداخلي والتضخم[37].

32 - وأدت زيادة الأحوال القاسية المرتبطة بالطقس والمناخ إلى تعريض ملايين الأشخاص لانعدام الأمن الغذائي الحاد وانخفاض مستويات الأمن المائي[38]. ففي عام 2021، أدت الكوارث المرتبطة بالطقس، إلى نزوح 22,3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وهو ما يجعل هذه الكوارث الأسباب الرئيسية للنزوح[39]. وسيكون لآثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي تداعيات على التنقل البشري، بحيث من المحتمل أن يهاجر 216 مليون شخص بحلول عام 2050 نتيجة لتغير المناخ[40].

33 - ولا تزال هناك تفاوتات هائلة في مستويات الدخل وفرص العمل والقدرة على الحصول على التمويل والأصول والخدمات الأساسية، مما يؤثر سلبا على المزارعين الأسريين والفئات الهشة والنساء والشباب. ويمكن أن تؤدي زيادة عدم المساواة إلى تآكل التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى الاستقطاب السياسي وانخفاض النمو الاقتصادي[41]. وتؤثر المنظومات الغذائية غير المتكافئة بشكل غير متناسب على النساء

(34) انظر: CEB/2019/1/Add.2.

(35) انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، 2018 (نيويورك، 2018).

(36) انظر: برنامج الأمم المتحدة والمعهد الدولي لبحوث الماشية: *الأمراض الحيوانية المصدر وكيفية كسر سلسلة انتقالها* (نيروبي، 2020).

(37) انظر: Food Security Information Network and Global Network Against Food Crises, *Global Report on Food Crises 2023* (Rome, 2023).

(38) انظر: Intergovernmental Panel on Climate Change, "*Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*". مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

(39) انظر: Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement 2022: Children and youth in internal displacement* (Geneva, 2022).

(40) انظر: Viviane Clement and others, *Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate Migration* (Washington, D.C., World Bank, 2021).

(41) انظر: صندوق النقد الدولي، *تقارير الراصد المالي: معالجة عدم المساواة* (واشنطن العاصمة، 2017).

والفتيات، مما يجعلهن أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، اللذين يتفاقمان بفعل عوامل منها تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث[42].

34 - وكشفت الجائحة عن اعتماد نظم الأغذية الزراعية على المشتغلين بالزراعة من المهاجرين، لا سيما في البلدان المرتفعة الدخل. فالعديد منهم يعملون في ظل ترتيبات غير رسمية أو غير نظامية ويواجهون ظروف سكن وعمل سيئة ومخاطر تتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين، وأحيانا لا يحصلون على الرعاية الصحية أو الحماية الاجتماعية. وتؤدي التدابير التي تحد من حركة الأشخاص إلى نقص في اليد العاملة، مما يؤثر على سلاسل القيمة الزراعية وتوافر الأغذية وأسعار السوق على الصعيد العالمي.

جيم - الحوكمة من أجل التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية لكي لا يترك أحد خلف الركب

35 - تولد الدوافع الاجتماعية والاقتصادية المتزامنة العديد من التهديدات المستقبلية لعملية تحول نظام الأغذية الزراعية، مما يتطلب مناهج عمل متعددة المستويات ومتعددة الجهات المعنية قائمة على النظم. وهذا يجعل حوكمة الأمن الغذائي والتغذية واحدة من أكثر الأولويات إلحاحا في الوقت الحاضر.

36 - والاستمرار في الممارسات الزراعية التقليدية التي أدت بالفعل إلى تآكل قواعد الموارد الطبيعية وفي اتباع الحلول الارتجالية في التصدي للأزمات، قد لا يكون كافيا لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية ويمكن أن يؤدي حتما إلى مزيد من التآكل في قاعدة الموارد الطبيعية وزيادة الفقر[43].

37 - وتحدد تفاعلات الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية وغيرها من الجهات الفاعلة على جميع المستويات، وهي تفاعلات تشكلها خصائص السياقات الفريدة التي تعمل فيها تلك الجهات، مدى قدرة نظم الأغذية الزراعية على توفير أغذية يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة وآمنة ومغذية، وعلى توليد الثروة وتقاسمها بشكل منصف، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وزيادة القدرة على الصمود والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والصدمات.

38 - وتميل الحكومات إلى معالجة قضايا التنمية حسب القطاع، مع قدرة محدودة في كثير من الأحيان على التخطيط المتكامل للتحول. وفي معظم البلدان، توجد آليات تنسيق بين القطاعات ولكن بفعالية محدودة. وتتطلب المبادرات المتعددة الجهات المعنية التي تدعم تحويل نظم الأغذية الزراعية وجود نظام حوكمة يعمل بشكل جيد مع عمليات صنع قرار شاملة لمستويات متعددة.

39 - وتعد الأدلة المناسبة ومؤشرات الرصد ونظم المعلومات أساسية لمعالجة المفاضلات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبناء فهم مشترك لاتخاذ قرارات مستنيرة. غير أن المعلومات كثيرا ما تفتقر إلى مستوى مناسب من تصنيف البيانات وإلى معايير لاستهداف النتائج وتبادلها بمزيد من الدقة.

40 - وتختلف تقديرات احتياجات التمويل لجعل المنظومات الغذائية مستدامة وشاملة للجميع. وتشير التقديرات التي قُدمت في سياق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 إلى أن

(42) انظر: E/CN.6/2022/3 و E/CN.6/2022/L.7.

(43) انظر: FAO, *The future of food and agriculture: Drivers and triggers for transformation* (Rome, 2022).

المبلغ اللازم يتراوح بين 300 و 400 بليون دولار من الاستثمارات الإضافية سنويا، وهو أقل من 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[44].

41 - وفي حين أن القطاع الخاص، ولا سيما المزارعون ورواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، هو المستثمر الرئيسي في نظم الأغذية الزراعية، تظل الموارد العامة ضرورية، وبالأخص في البلدان المنخفضة الدخل، ذلك أن التمويل الخاص ضئيل وأن نظم الائتمان التجاري لا يستفيد منها سوى الجهات الفاعلة الكبيرة. ويعد الاستثمار العام في البنية التحتية المادية والرقمية والإرشاد وتنمية القدرات والتكيف التكنولوجي، أمرا أساسيا لاجتذاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، بما في ذلك من جانب صغار المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد يتطلب التغيير التحويلي أيضا تمويلا مستقرا في الأجل الطويل، وتعزيز المؤسسات وزيادة المساءلة لدى جميع الجهات المعنية.

رابعا - مستقبل الأغذية والزراعة: الروافع والمحفزات والإجراءات اللازمة لتحقيق التحول

42 - يمكن أن يؤدي التفاعل بين ما ذكر أعلاه من دوافع وتحديات، ومخاطر وشكوك، وخيارات متخذة في الاستراتيجيات والسياسات العامة، إلى مستقبل متباين جذريا. وقد تتيح المسارات المختلفة فرصا تحولية، إذا توفرت المعلومات والقدرات اللازمة لتحديدها والعمل على أساسها، وإذا كانت الجهات المعنية قادرة على أن تتواءم مع نتائج اقتصادية وبيئية واجتماعية محددة لمعالجة المفاضلات بين الأهداف المتناقضة والتوفيق بين المصالح المشروعة والتوقعات المختلفة. ولتوجيه عملية صنع القرار، هناك حاجة إلى أدلة مبتكرة متعددة الأبعاد لتحديد المسرعات والمضاعِفات والعوامل التمكينية للنتائج المرجوة.

43 - وهناك إجماع في عدد من عمليات استشراف المستقبل التي أجرتها مختلف المنظمات[45] على أن الاتجاهات الحالية تهدد استدامة نظم الأغذية الزراعية وقدرتها على الصمود ويمكن أن تؤدي إلى زيادة الأزمات الغذائية. وتشير هذه التحليلات إلى عدة روافع ومحفزات للتغيير، بما في ذلك الاقتصاد والتمويل، والعلوم والتكنولوجيات المبتكرة، والعمل الفردي والجماعي، ووعي المستهلك، وتوزيع الدخل والثروة، والمؤسسات والحوكمة، وتنمية القدرات[46].

(44) انظر: World Bank, *Food Finance Architecture: Financing a Healthy, Equitable and Sustainable Food System* (2021).

(45) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *مستقبل الأغذية والزراعة: مسارات بديلة إلى عام 2050* (روما، 2018)؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *حالة الأغذية والزراعة 2021: زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد* (روما، 2021)؛ B. O'Neill and others, The roads ahead: Narratives for shared socioeconomic pathways describing world futures in the 21st century, *Global Environmental Change* (2015)؛ European Commission, *2021 Strategic Foresight Report* (Brussels, 2021)؛ Intergovernmental Panel on Climate Change Sixth Assessment Report؛ United States National Intelligence Council, *Global Trends 2040*؛ World Economic Forum, *Shaping the Future of Global Food Systems: A Scenarios Analysis* (2017).

(46) انظر: FAO, *The future of food and agriculture: Drivers and triggers for transformation* (Rome, 2022)؛ United Nations, *Global Sustainable Development Report 2023* (New York, 2023).

ألف - الابتكار المجتمعي والمؤسسي لدعم السياسات الغذائية والزراعية المتكاملة

1 - إعادة توظيف وإصلاح دعم المنتجين الزراعيين لدفع التحول

44 - الاقتصاد والتمويل هما رافعتان رئيسيتان للتغيير. وهناك حاجة إلى إعادة توظيف الدعم الحكومي المقدم للزراعة. وعلى الصعيد العالمي، يمثل الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين ما يقرب من 540 بليون دولار سنويا، أو 15 في المائة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي. وغالبا ما يكون الدعم منحازا نحو التدابير المحدثة للاختلالات، وموزعا بشكل غير متساو، وضارا بالبيئة والصحة البشرية[47].

45 - وقد يؤدي الاقتصار على إزالة الدعم الزراعي عوضا عن إعادة توظيفه إلى مفاضلات سلبية. وبحسب أحد السيناريوات المتطرفة، إذا تم إلغاء كل الدعم الزراعي بحلول عام 2030، من المتوقع أن تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير، ولكن أنشطة إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والعمالة الزراعية ستنخفض هي الأخرى[48]. وفي الاقتصادات الناشئة، يمكن أن تنخفض العمالة بنسبة 2,7 في المائة.

46 - ويمكن أن تؤدي عملية إعادة توظيف الدعم الزراعي إلى تغيير قواعد اللعبة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد العامة الشحيحة، مع تقديم حوافز للمنظومات الغذائية لتكون أكثر إنتاجية وتفضي إلى حياة صحية للجميع، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والتصدي لتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يشجع توجيه رأس المال إلى تكنولوجيات وصناعات وممارسات أكثر استدامة، وإصلاح النظام المالي لصالح معايير أكثر استدامة، الاستثمار في تحول نظم الأغذية الزراعية[49].

47 - والتحويلات المالية لها أهميتها أيضا. فتحويلات المهاجرين واستثماراتهم تشكل مجتمعةً فرصة تمويل للتنمية أثبتت قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية مثل جائحة كوفيد-19. وتتسم تحويلات المهاجرين واستثماراتهم بأنها أكبر وأكثر استقرارا من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ففي عام 2021، ارتفعت التحويلات المالية إلى 773 بليون دولار[50]. وتُرسَل حوالي 40 في المائة من التحويلات المالية إلى المناطق الريفية، حيث تشكل 60 في المائة تقريبا من مجموع دخل الأسر المعيشية[51].

---

(47) انظر: FAO, UNDP and UNEP, *A Multi-Billion-Dollar Opportunity: Repurposing Agricultural Support to Transform Food Systems* (Rome, FAO, 2021).

(48) المرجع نفسه.

(49) انظر: UNEP, *Driving Finance for Sustainable Food Systems* (Nairobi, 2023); Carlota Perez, "Unleashing a golden age after the financial collapse: Drawing lessons from history", *Environmental Innovation and Societal Transitions*, vol. 6 (2013)؛ Anna Geddes and Tobias S. Schmidt, "Integrating finance into the multi-level perspective: Technology niche-finance regime interactions and financial policy interventions", *Research Policy*, vol. 49, issue 6 (2020)؛ Mariana Mazzucato, "Innovation, the State and Patient Capital", *The Political Quarterly*, vol. 86 (2015).

(50) انظر: Migration Policy Institute, Global Remittances Guide.

(51) انظر: www.ifad.org/ar/remittances.

2 - حوافز الإنتاج والاستهلاك المستدامين: الدور الحاسم لكل من المستهلكين والتعليم

48 - يعطي المستهلكون الواعون والمتعلمون الأولوية للنظم الغذائية الصحية وللأغذية المنتجة بشكل مستدام، إذا كانت متوافرة وبأسعار معقولة للمستهلكين. ويمكن أن يسهم مزيج من السياسات المنسقة، بما في ذلك التعليم والتغييرات في السلوكيات وأنماط العيش التي يولدها المستهلكون، في التحول نحو أنماط الاستهلاك والدائرية المستدامة.

49 - ويمكن للمشتريات العامة من الأغذية أن تعزز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأن تعزز فرص الحصول على نظم غذائية صحية لمستهلكي الأغذية المشتراة من جانب القطاع العام (مثل أطفال المدارس)، وأن تولد الطلب على نظم أغذية زراعية أكثر استدامة. ويمكن للمشتريات العامة من الأغذية المحلية المصدر أيضا أن تقلل من فقر الأرياف من خلال تطوير الأسواق وتوفير مصدر دخل موثوق لصغار المزارعين، مع دعم وصولهم إلى الأسواق وقدراتهم وإنتاجيتهم[52].

3 - الالتزام والمسؤولية الاجتماعيان والعمل الفردي والجماعي

50 - أدت التعبئة على مستوى القواعد الشعبية إلى تغييرات مجتمعية واسعة النطاق. ومن شأن الحوافز الرامية إلى تعزيز العمل الجماعي لفائدة لصغار المزارعين والمزارعين الأسريين وتحسين قدراتهم وحصولهم على المعلومات ورأس المال أن تمكنهم من المساهمة في تحقيق وفورات الحجم والاستفادة منها، وزيادة قوتهم السوقية وتعزيز إسماع أصواتهم في عمليات صنع القرار.

51 - ويمكن لمنظمات المنتجين التي حظيت بالتمكين[53] من خلال تقديم الخدمات لأعضائها والمساهمة في الاقتصادات المنحلية وزيادة الانخراط في عملية تقرير السياسات، أن تساهم في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وقدرة نظم الأغذية الزراعية على الصمود. ويمكن أن يؤدي الدعم المقدم لتعزيز القدرات التقنية والإدارية والتجارية، وتوفير الخدمات، ووصول صغار المزارعين إلى الأسواق، إلى تغيير قواعد اللعبة لتحويل نظم الأغذية. ومن شأن حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أن تتيح للمنظمات الشعبية والمتمحورة حول الناس النهوض بالتنمية المستدامة.

52 - وللحماية الاجتماعية الشاملة آثار هامة على عرض اليد العاملة، ويشمل ذلك الحد من عمل الأطفال في الزراعة، وتيسير الروابط بين المناطق الريفية والحضرية لتطوير مصادر دخل بديلة للمشتغلين بالزراعة، وتمكين كبار السن المشتغلين بالزراعة من التقاعد. ويمكن للحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية أن تقلص من الفجوات الجنسانية البنيوية والأدوار والتنميطات الجنسانية التمييزية.

---

(52) انظر: FAO and others, *Public food procurement for sustainable food systems and healthy diets*, volumes 1 and 2 (Rome, 2021).

(53) وفقا لمكنز مصطلحات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمات المنتجين هي منظمات قائمة على العضوية، تضم قادة منتخبين، تقدم مختلف أنواع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها وتمثلهم في المناقشات السياساتية. وهي تضم منظمات رسمية وغير رسمية لصغار المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك والحرجيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملين في تجهيز المنتجات الزراعية. ويمكن لهذه المنظمات أن تعمل على الصعيد المحلي وأن تتجمع في إطار نقابات أو اتحادات أو منظمات راعية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي (انظر www.fao.org/faoterm/ar/).

4 - عمالة وحقوق العاملين في نظم الأغذية الزراعية: توزيع الدخل والثروة

53 - يمكن أن يساعد تحسين توزيع الدخل والثروة في معالجة اللامساواة الهيكلية، والحد من الفقر في المناطق الحضرية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، وتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي[54]. ومن المرجح أن يؤدي تعزيز العمالة اللائقة في نظم الأغذية الزراعية، وتنويع الأنشطة، وزيادة الفرص في المناطق الريفية وشبه الحضرية، إلى مساعدة فقراء الريف، بمن فيهم شباب الريف[55]. وهناك إمكانية لإيجاد فرص عمل في الاقتصادات الخضراء، بما في ذلك الوظائف الخضراء والزراعة المستدامة[56]. ويمكن للشباب أن يضخ دماء جديدة في قطاع الأغذية الزراعية من خلال الابتكار واستيعاب التكنولوجيات الجديدة مع قيادة التحول الرقمي[57].

54 - وكانت التدخلات العامة وتدابير الحماية الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19 بالغة الأهمية لتمكين الناس من التكيف، ولكن أوجه عدم المساواة المتجذرة والثغرات الكبيرة لا تزال قائمة[58]. ومن شأن زيادة مقدار وفعالية النفقات العامة على المنافع العامة الأساسية مثل التعليم وخدمات الرعاية الصحية والأمن الغذائي والعدالة الغذائية وسلامة الأغذية والبحوث الغذائية أن تساهم في الوقاية من الفقر واحتواء عدم المساواة[59].

باء - كفالة إنشاء قاعدة مستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات والنزاعات والأزمات

55 - يُعدُّ الاستثمار في الزراعة المراعية للموارد والمناخ وتطويرها أمرا أساسيا لحماية قاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة. وتشير الأبحاث إلى أن الحلول القائمة على الطبيعة أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية يمكن أن توفر حوالي 30 في المائة من جهود التخفيف الفعال من حيث التكلفة اللازمة بحلول عام 2030 لتثبيت الاحترار عند مستوى أقل من درجتين مئويتين[60]. وترتبط معظم الحلول القائمة على الطبيعة حاليا بتخفيضات الانبعاثات في قطاعي الزراعة والحراجة وغيرهما من قطاعات استخدام الأراضي.

56 - ويمكن للحلول القائمة على الطبيعة أن تعزز القدرة على الصمود في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية، مع التخفيف من آثار تغير المناخ وإعادة توجيه الاستثمار نحو تقديم خدمات النظم الإيكولوجية مثل التدخلات الطويلة الأجل والفعالة من حيث التكلفة لمعالجة إدارة المياه واستصلاح التربة والتنوع البيولوجي

(54) انظر: FAO, *The future of food and agriculture: Drivers and triggers for transformation* (Rome, 2022).

(55) انظر: Luc Christiaensen and others, "The Future of Work in Agriculture", Policy Research Working Paper No. 9193.

(56) انظر: International Labour Organization, *Global Employment Trends for Youth 2022* (Geneva, 2022).

(57) انظر: FAO, *Mainstreaming Youth in FAO's Work Programme* (Rome, 2022).

(58) انظر: ILO, *World Social Protection Report 2020-22* (Geneva, 2021).

(59) انظر: ILO, *World Social Protection Report 2020-22* (Geneva, 2021)؛ FAO, *The future of food and agriculture: Drivers and triggers for transformation* (Rome, 2022).

(60) انظر: Nathalie Seddon and others, *Nature-based solutions in nationally determined contributions* (Oxford, 2019).

وأنشطة الحفظ والاستخدام المستدام[61]. ومن خلال إشراك الجهات المعنية، يمكن موازنة المصالح المتضاربة المحتملة لمستخدمي الموارد مع جودة واستدامة النظم الإيكولوجية. وتسعى العمليات المتعددة التخصصات إلى أن تحسن تدفق المعلومات وأن تستفيد من معارف مستخدمي الموارد، مما ييسر الحلول ويقلّل المفاضلات[62].

57 - وقد ساهمت الحماية الاجتماعية في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتيسير الوصول إلى ممارسات التكيف مع المناخ في قطاع الزراعة، والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي. وساعدت برامج الأشغال العامة على دعم حفظ التربة، وتطوير البنى التحتية للري، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وتشجيع إعادة التحريج في بعض البلدان[63]. وتؤدي الحماية الاجتماعية دورا أيضا في جعل النظم الغذائية الصحية ميسورة التكلفة للفئات السكانية الهشة وفي حماية سلاسل الإمداد الغذائية التقليدية والانتقالية في حالة حدوث صدمات من خلال مساعدة الأسر التي تعاني من الهشاشة، وبخاصة النساء، عندما تقترن بالدعم الإنتاجي[64].

58 - ويمكن للمهاجرين أن يؤدوا دورا رئيسيا في تحويل نظم الأغذية الزراعية. ومن شأن توفير الدعم الكافي للسياسات، والتحويلات المالية، واستثمارات مهاجري الشتات، ونقل المهارات والمعارف المتعلقة بسبل العيش المقاومة للمناخ والتكنولوجيات الذكية مناخيا، أن تمكن المهاجرين من المساهمة في تعزيز الأعمال التجارية الزراعية الخضراء، بما يؤدي إلى تحسين الوصول إلى نظم غذائية صحية وبناء نظم أغذية زراعية مستدامة وقادرة على الصمود[65].

59 - كما أن حوكمة المياه المشتركة بين القطاعات والمشتركة بين المؤسسات والمتعددة الجهات المعنية لها أهمية بالغة. فالإدارة المتكاملة للموارد المائية، مقترنة بالنهج التي تراعي الصلة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية، تساعد على إدارة المفاضلات والنزاعات وتقلل من الطلب على المياه، وفي نفس الوقت تعمل على منع المخاطر وإدارتها. وينبغي أن يعالج التنسيق على نحو أفضل بين حوكمة المياه وحوكمة المناخ على جميع الصعد الشواغل المتعلقة بالمياه العذبة في جميع عمليات التخطيط والإجراءات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ. وينبغي لجهود التخفيف من آثار تغير المناخ، لا سيما عند وضع آليات التنسيق للمساهمات المحددة وطنيا، أن تعمل مع قطاع الأغذية والزراعة في اتخاذ تدابير متسقة لحل المشاكل في جميع نظم الأغذية الزراعية.

60 - ويتعين تطبيق حوكمة المياه تطبيقا كافيا ضمن السياقات المحلية لضمان الاستخدام المستدام والشامل لموارد المياه العذبة. ويشمل ذلك الاعتراف بحقوق المياه العرفية للسكان المحليين والشعوب الأصلية وفقا للأنظمة التقليدية لحيازة المياه. وورد هذا الاعتراف في الحوار العالمي بشأن حيازة المياه الذي تنظمه

(61) انظر: F. Miralles-Wilhelm, *Nature-based solutions in agriculture: Sustainable management and conservation of land, water and biodiversity* (Virginia, 2021).

(62) R. Brears, ed., The Palgrave Handbook of Climate Resilient Societies (2021).

(63) انظر: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_860571.pdf.

(64) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *حالة الأغذية والزراعة 2021: زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد* (روما، 2021).

(65) انظر: International Labour Organization, *ILO global estimates on migrant workers: Results and methodology. Special focus on migrant domestic workers* (Geneva, 2015).

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهو يعد أحد الالتزامات الواردة في خطة العمل المتعلقة بالمياه لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023.

61 - وأثبتت النهج الاستباقية والأعمال التحسبية فعاليتها في إنقاذ الأرواح والموارد، كما يظهر في النتائج المثلى المتأتية من بناء القدرة على الصمود قبل حدوث الكوارث، مقارنة بجهود الإغاثة[66]. وسعيا إلى تعزيز الجهود في مجال الوقاية من الكوارث، من بالغ الأهمية إقامة الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على جميع المستويات.

62 - والأنماط التحويلية التي قد يكون أداؤها ضعيفا نسبيا بحلول عام 2030 قد تتفوق في أدائها في الواقع في الأجل الطويل بسبب سماتها المتأصلة فيما يتعلق بالاستدامة والقدرة على الصمود. وسيستغرق الأمر بعض الوقت حتى تتحقق التغييرات الهيكلية اللازمة، مثل تكييف السياسات بحيث تتلاءم مع التغييرات الديمغرافية، ومراكمة رأس مال مادي وبشري جديد، وإعادة تشكيل التأثيرات الجيوستراتيجية للحد من مخاطر نشوب النزاعات، والتخفيف من تغير المناخ، وإصلاح النظم الإيكولوجية. وينبغي للتدخلات من أجل تعزيز الأمن الغذائي أن تتصدى للأولويات القصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل على السواء لتحقيق تغييرات نظمية.

جيم - الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة

63 - تعد صناعة الألياف الطبيعية واحدة من أقدم الصناعات في العالم، إذ تولد ملايين الوظائف وتربط المنتجين عن بعد بالأسواق العالمية. وتعد الألياف الطبيعية أيضا بديلا جيدا للألياف الاصطناعية والمنتجات القائمة على البلاستيك، ويساهم استخدامها في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وفي الحد من فقدان التنوع البيولوجي وتعزيز القدرة على الصمود أمام صدمات الأسواق العالمية.

64 - وتُقدَّر قيمة إنتاج الألياف الطبيعية بنحو 80 بليون دولار. وتدعم هذه الصناعة سبل عيش نحو 50 مليون أسرة معيشية[67]. وعند إدراج العمالة الموسمية، فإن ما يقرب من 200 مليون شخص، أو 2,5 في المائة من سكان العالم، يعملون في القطاعات الزراعية لسلاسل القيمة ذات الصلة بالألياف الطبيعية. وتؤدي المرأة دورا رئيسيا في سلاسل القيمة هذه، وهناك حاجة إلى سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين لكفالة التوزيع العادل للفوائد والمداخيل بين النساء والرجال. وتوفر الابتكارات، مثل منتجات البلاستيك الحيوي، فرصا لتوسيع السوق أمام صناعة الألياف الطبيعية، في حين يمكن للتكنولوجيات والمعدات المبتكرة أن تعزز الصناعة وأن تزيد الإنتاجية.

دال - تعظيم الروابط وأوجه التآزر وتقليص المفاضلات للنظم الغذائية والزراعية المستدامة

65 - لا يوجد مسار مثالي ينطبق بالتساوي على جميع المناطق والظروف ليعكس الظروف والأولويات المحلية. فعلى سبيل المثال، قد يكون لتدابير الحفظ الطموحة التي تركز على حماية مساحات شاسعة من الأراضي المخصصة حصرا للطبيعة أكبر الأثر على بقاء الأنواع الأرضية، في حين أن النهج الطموحة

(66) www.fao.org/3/cb7145en/cb7145en.pdf.

(67) انظر: dnfi.org/.

بنفس القدر التي تعطي الأولوية للمناظر الطبيعية الأكثر اخضـــرارا داخل البيئات الزراعية والحضـــرية قد تؤدي إلى تحسينات أكبر في بعض الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للناس[68].

66 - وسيؤدي إعطاء الأولوية لبعض الأهداف على حساب أهداف أخرى إلى نتائج مختلفة، على سبيل المثال إذا أُعطيت الأولوية لتوزيع الدخل والعدالة الاجتماعية (الإنصـــاف) على حســـاب النمو الاقتصـــادي (الكفاءة). وبالنظر إلى تعدد الروابط بين النظم، فإن حلول السـياسـة العامة قد توفق بين الأهداف التي تبدو في ظاهرها متناقضـة. فعلى سـبيل المثال، يمكن تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصـادية والبيئية من خلال اتخاذ تدابير لتعزيز احتجاز الكربون العضـــوي في التربة وحفظه، والاحتفاظ بالمياه، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، مما يســـمح بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتوفير الغذاء الكافي. ويمكن أن تسفر الحوافز المقدمة إلى المزارعين من أجل تبني ممارسات مستدامة ودعم البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الجديدة عن نتائج مهمة.

67 - ومن شـــأن اســـتيعاب العوامل الاجتماعية والبيئية الخارجية بما يعكس التكلفة الحقيقية للغذاء في التحليل وإتاحة المعلومات عن تلك التكلفة للجهات المعنية أن يحفز الممارسات الزراعية المستدامة ويثبط الطلب والهدر غير الضـــروريين الممارســين على الأغذية. غير أنه يجب أيضـــا معالجة يســـر تكلفة النظم الغذائية الصحية، الأمر الذي سيتطلب دعما حكوميا ملائما وإعانات محددة الهدف[69].

68 - ولتقييم الآثار والمفاضـلات المحتملة للمسارات البديلة، يجب أن تصـبح علوم نظم الأغذية الزراعية والمعارف والبيانات المتصـلة بها أكثر شـفافية وإتاحة لجميع البلدان. ويمكن أن تسـاعد البيانات الجغرافية المكانية والفيزيائية الحيوية والاجتماعية الاقتصـــادية المتكاملة، إلى جانب التحليلات المتقدمة القائمة على النظم، في تحديد وتقييم المفاضـلات بين الأهداف وفي التمكين من القيام باسـتثمارات واتخاذ إجراءات أكثر اســـتهدافا[70]. وتوفر منصـــة المعلومات الجغرافية المكانية لمبادرة "العمل يداً بيد" التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وصولا مجانيا إلى ملايين طبقات البيانات والأدوات التي يُستنار بها في وضع السياسات والابتكار والاستثمار[71].

69 - وتقر خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 بالحاجة إلى بناء مجتمعات ســـلمية وعادلة وشـــاملة للجميع، توفر المســـاواة في الوصـــول إلى العدالة وتقوم على احترام حقوق الإنســـان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في الحصول على غذاء كاف، وعلى سيادة القانون بشكل فعال[72]. وتتطلب عمليات الانتقال العادلة التي لا تترك أحدا خلف الركب مؤسـسـات أقوى، تعتمد أسـاليب تتسـم بالشـفافية وتخضـع للمسـاءلة، لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وعلى التشارك، بدعم من التعاون الدولي وتعددية الأطراف.

(68) انظر: Secretariat of the Convention on Biological Diversity, *Global Biodiversity Outlook 5* (Montreal, 2020).

(69) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *مستقبل الأغذية والزراعة: مسارات بديلة إلى عام 2050* (روما، 2018).

(70) انظر A/76/216.

(71) متاح على الرابط: data.apps.fao.org/.

(72) انظر: United Nations, *Global Sustainable Development Report 2023* (New York, 2023).

خامسا – وسائل التنفيذ ومبادرات الشراكة للتعجيل بالإجراءات التحويلية من أجل تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة

ألف – متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية: الإنجاز من أجل الناس والكوكب والازدهار

70 – أُنشئ مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية، الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب التنسيق الإنمائي، لدعم متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عقد في عام 2021، والذي أسفر عن قيام أكثر من 100 دولة بتطوير مسارات وطنية لتحويل المنظومات الغذائية. ويقوم مركز تنسيق المنظومات الغذائية بحشد الدعم من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لمساعدة البلدان على تنفيذ مساراتها المتعلقة بالمنظومات الغذائية الوطنية. ويعمل المركز بشكل وثيق مع الفريق الاستشاري المعني بإشراك الجهات المعنية والتواصل، الذي يضم المنتجين والنساء والقطاع الخاص والمجتمع العلمي والتكنولوجي والشباب والشعوب الأصلية. وتدعم المركزَ لجنة استشارية علمية تضم ثمانية أعضاء من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي.

71 – وقد عقد الاجتماع المعني بتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية+2 في روما في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023. وضمت المناسبة أكثر من 300 3 مشارك لاستعراض التقدم المحرز والخطوات الحاسمة التي اتخذتها البلدان منذ انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021. وخلال هذه المناسبة، أصدر الأمين العام دعوته للعمل من أجل تسريع وتيرة تحويل المنظومات الغذائية التي سيسترشد بها مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وعرض الأمين العام، في الدعوة التي وجهها، الأهداف العملية للسنتين المقبلتين، بما يشمل إدماج استراتيجيات المنظومات الغذائية في السياسات الوطنية؛ وإنشاء حوكمة للمنظومات الغذائية باتباع نهج شامل للمجتمع بأسره؛ والاستثمار في القدرات في مجالات البحوث والبيانات والابتكار والتكنولوجيا؛ وتعزيز إشراك الأعمال التجارية ومساءلتها لأغراض الاستدامة؛ وإشراك النساء والمزارعين والشباب والشعوب الأصلية؛ وضمان التمويل بشروط ميسرة في الأجل الطويل لتحويل المنظومات الغذائية.

باء – مبادرات الشراكة العالمية والمناسبات والنهج المتكاملة التي تدعم العمل التحويلي

72 – في عام 2022، انضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لتشكيل التحالف الرباعي بشأن نهج الصحة الواحدة بغية مواجهة التحديات التي تعترض أوجه التفاعل بين البشر والحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية[73]. وأسفر ذلك عن

(73) انظر: www.who.int/news/item/29-04-2022-quadripartite-memorandum-of-understanding-(mou)-signed-for-a-new-era-of-one-health-collaboration.

خطة العمل المشتركة بشأن الصحة الواحدة الرامية إلى تعزيز التواصل وبناء القدرات والتنسيق بين جميع القطاعات المعنية.

73 - وحتى حزيران/يونيه 2023، كان قد انضم 61 بلدا إلى مبادرة العمل يدا بيد التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة والتي تهدف إلى تسخير الإمكانات الزراعية للبلدان لتمكينها من تحقيق أهدافها الإنمائية. ويوفر منتدى سنوي للاستثمارات منبرا للسلطات الوطنية لعرض فرص الاستثمار لمجموعة متنوعة من المستثمرين المحتملين.

74 - ويهدف عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030) إلى تحويل نظم إنتاج الأغذية والألياف والأعلاف وإلى القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية من خلال إصلاح وإدارة المناظر الطبيعية والمناظر البحرية. وأطلقت مبادرات رئيسية عالمية في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية، تمثل قصص نجاح طموحة في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي في الدورة الخامسة عشرة مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وتهدف هذه المبادرات مجتمعة إلى إصلاح أكثر من 68 مليون هكتار وتوفير نحو 15 مليون فرصة عمل.

75 - وخلال استعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، تم تحديد مجالات التركيز التالية لأولويات العمل في الفترة 2021-2025: إتاحة نظم غذائية صحية وميسورة التكلفة؛ وتهيئة بيئات غذائية صحية، بما في ذلك تنظيم إعادة صياغة وتسويق الأغذية عالية التجهيز الكثيفة الطاقة الغنية بالدهون أو السكريات أو الملح؛ والربط بين التغذية والبيئة وتغيّر المناخ[74]. وقد ألهم مفهوم شبكات العمل التي تقودها البلدان في إطار عقد العمل من أجل التغذية تحالفات العمل التي أُنشئت في سياق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية[75]، مثل تحالف العمل من أجل توفير نظم غذائية صحية من المنظومات الغذائية المستدامة للأطفال للجميع[76]، وتحالف الوجبات المدرسية[77]، وتحالف الغذاء المائي الأزرق[78].

76 - وفي عام 2022، عقدت شبكة العمل العالمية المعنية بتوفير الغذاء المستدام من المحيطات والمياه الداخلية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، بقيادة النرويج، حلقتين دراسيتين شبكيتين بشأن المنظومات الغذائية المائية والبرية واجتماعها السادس للشبكة[79]. ويسَّرت شبكة العمل الإقليمية للأمريكتين المعنية بالتغذية المدرسية المستدامة، بقيادة البرازيل، تنظيم حلقتين دراسيتين شبكيتين في عام 2022، واجتماعا للشبكة وزيارة تقنية من جانب 10 بلدان إلى البرازيل[80].

(74) انظر: www.fao.org/fsnforum/ar/activities/consultations/decade-nutrition-priority-actions.

(75) انظر: www.un.org/ar/food-systems-summit/news/deputy-secretary-generals-closing-press-statement-pre-summit-un-food-systems.

(76) انظر: www.fao.org/webcast/home/en/item/5840/icode/.

(77) انظر: schoolmealscoalition.org.

(78) انظر: www.edf.org/media/aquatic-blue-food-coalition-formally-launches-un-ocean-conference.

(79) انظر: nettsteder.regjeringen.no/foodfromtheocean.

(80) انظر: redraes.org/en/events.

77 - ويهدف عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) إلى تحديد الحلول وتوسيع نطاقها وتحسين التشريعات والسياسات والبرامج لتسخير إمكانات المزارعين الأسريين. وقد نُفذت مشاريع تنمية قدرات شباب الريف في مجال الابتكار في 34 بلدا، معظمها من جانب منظمات المزارعين الأسريين. وقامت 20 دولة عضوا بتنفيذ استراتيجيات لتعزيز الفرص الاقتصادية المبتكرة وحلول السوق القائمة على الزراعة الأسرية. وتم إنشاء أو تعزيز ما مجموعه 70 آلية تنسيق مشتركة بين القطاعات، تضم أكثر من 600 2 جهة فاعلة، منها 853 1 منظمة من منظمات المزارعين الأسريين.

78 - وأسفر مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، الذي استضافته حكومتا طاجيكستان ومملكة هولندا، عن أكثر من 830 التزاما حتى حزيران/يونيه 2023 للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وشجع على استجابة المجتمع بأسره لأزمة المياه العالمية. وكانت الفئات المستفيدة في قطاع الزراعة ، بوصفها أكبر مستخدم قطاعي للمياه (تستهلك وسطيا ما يتراوح بين 70 و 90 في المائة من موارد البلد من المياه العذبة)، بارزة جدا في المؤتمر. وكان من بين الالتزامات التي تم التعهد بها نحو 200 التزام يساهم في الهدف 2 وأكثر من 140 التزاما يساهم في الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.

79 - وتتضمن المناسبة البارزة لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي أهدافا وغايات من أجل التصدي لتحديات فقدان التنوع البيولوجي، في سياق تعزيز التنمية المستدامة. ولقد اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أيضا ، في دورته الخامسة عشرة، خطة عمل للمبادرة الدولية للحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للتربة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة وحكومة الصين المرصد العالمي للتنوع البيولوجي للتربة الذي يقدم توقعات بشأن حالة التنوع البيولوجي للتربة وصحتها[81].

80 - وركز الجزء الرفيع المستوى من دورة مجلس المنظمة الدولية للهجرة لعام 2022 على علاقة التقاطع بين تغير المناخ والأمن الغذائي والهجرة والنزوح[82]. وأتاح الحوار تبادل الآراء بشأن كيفية تأثير انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ على الهجرة والنزوح[83].

81 - واحتفالا باليوم الدولي الثالث للتوعية بالفاقد والمُهدَر من الأغذية، الذي عقد في 29 أيلول/سبتمبر 2022، عقدت مناقشات بشأن الفوائد المناخية للناس والكوكب المترتبة على الحد من فاقد الأغذية وهدرها[84].

82 - وتشكل خطة العمل العالمية بشأن هزال الأطفال[85]، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي، مع مدخلات من جهات معنية أخرى، إطارا لتكثيف الجهود الرامية إلى منع هزال

(81) يتناول المرصد العالمي للتنوع البيولوجي للتربة مباشرة عددا من غايات إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الغايات 7 و 10 و 11 و 20 و21.

(82) انظر: governingbodies.iom.int/system/files/en/council/113/C-113-9%20-%20DG%20Report%20113th%20Council.pdf.

(83) انظر: publications.iom.int/books/international-dialogue-migration-no-34-overlapping-global-crises-impacts-food-insecurity-and.

(84) انظر www.fao.org/platform-food-loss-waste/flw-events/international-day-food-loss-and-waste/ar.

(85) انظر: www.childwasting.org.

الأطفال وإدارته وتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا لإنهاء جميع أشكال سوء التغذية. وقد وضع 22 بلدا من البلدان الـ 23 الرائدة خرائط طريق محددة التكاليف لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالهزال بحلول عام 2030[86].

83 - وجرى تناول مسألة النظم الغذائية الصحية المستمدة من نظم الأغذية الزراعية المستدامة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[87]. وخلال الدورة، تم إطلاق المبادرة العالمية للعمل المناخي والتغذية، التي تهدف إلى إيجاد حلول وفق قاعدة "الكل رابح"[88]. وتدعم مبادرة رصد النظم الغذائية الصحية، التي أنشأتها منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية في عام 2022، جهود الرصد الوطني والعالمي للنظم الغذائية من أجل إثراء السياسات والبرامج في العديد من القطاعات[89].

84 - وتعد شراكة الجبال، التي تأسست في عام 2002 وتستضيفها منظمة الأغذية والزراعة، تحالف الأمم المتحدة الطوعي الوحيد للشركاء المكرسين لسكان المناطق الجبلية وبيئاتها. وفي أيار/مايو 2023، بلغ عدد أعضاء الشراكة 502 من الأعضاء، بما في ذلك 63 حكومة، و 13 سلطة دون وطنية، و 20 منظمة حكومية دولية، و 406 من منظمات المجموعات الرئيسية مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

جيم - مبادرات الأمن الغذائي الإقليمية التي تسهم في تحويل نظم الأغذية الزراعية

85 - في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، اعتمدت الجمعية موضوع عام 2022: "تعزيز القدرة على الصمود في مجال التغذية والأمن الغذائي في القارة الأفريقية: تعزيز نظم الأغذية الزراعية ونُظم الصحة والحماية الاجتماعية من أجل التعجيل بتنمية رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي". ونفذت مفوضية الاتحاد الأفريقي، مسترشدة بخريطة طريق، سلسلة من الأنشطة مع الجهات المعنية والشريكة التي أسهمت في الجهود المبذولة في مجالات الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك تعزيز آليات الحوكمة والتنسيق.

86 - ويجمع منهاج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعمل المناخي بشأن الزراعة ممثلين من 15 وزارة زراعة في المنطقة[90] و 6 منظمات شريكة لدعم البلدان في تنفيذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

87 - وعقد معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة 4 حلقات دراسية بشأن الزراعة الرقمية و 40 اجتماعا تقنيا. واشترك المعهد مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة

(86) انظر: www.childwasting.org/the-gap-framework.

(87) انظر: www.fao.org/events/detail/fao-at-cop27/ar.

(88) انظر: www.gainhealth.org/sites/default/files/publications/documents/Initiative-on-climate-action-and-nutrition-I-CAN.pdf.

(89) انظر: www.who.int/groups/who-unicef-technical-expert-advisory-group-on-nutrition-monitoring/healthy-diets-monitoring-initiative.

(90) الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي.

الأغذية والزراعة في تنظيم 7 حلقات دراسية شارك فيها أكثر من 000 4 من الاختصاصيين من المنطقة، وأعد التقرير الذي يصدر كل سنتين عن آفاق التنمية الزراعية والريفية في الأمريكتين.

88 - وتعكس الأمثلة أعلاه تنوع الجهات الفاعلة والالتزامات بتحويل نظم الأغذية الزراعية. ولمنظومة الأمم المتحدة دور حاسم تؤديه لتيسير المزيد من الحوار والمشاركة دعما للعمل المنسق بين منظومات الأغذية ونظم الصحة والبيئة والاقتصاد والحوكمة والجهات الفاعلة.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

89 - تمثل التغذية المستدامة لما يقرب من 10 بلايين شخص بحلول عام 2050، مع حفظ النظم الإيكولوجية الطبيعية ومواردها وزيادة قدرة نظم الأغذية الزراعية على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية الحتمية و "المجاهيل المجهولة"، تحديا غير مسبوق. ولا مجال للتعويل على نجاح التغيير التدريجي والمجزأ. فالسبيل الوحيد للمضي قدما هو تحقيق تحول في كيفية إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص منها، لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والقدرة على الصمود والأمن والرفاه في وئام مع الطبيعة.

90 - وقد ترغب الحكومات وشركاؤها في التنمية في النظر فيما يلي:

(أ) اتباع نهج شمولي طويل الأجل لحل المشاكل الهيكلية ذات الصلة بانعدام الأمن الغذائي والفقر، مثل الصدمات السياسية والاقتصادية ونضوب الموارد الطبيعية وإدارتها غير المستدامة والاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي نتيجة للنزاعات والأزمات المطوَّلة؛

(ب) اتخاذ إجراءات مبكرة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية للفئات الفقيرة من السكان من خلال القيام باستثمارات لتحسين الإنتاجية والاستدامة البيئية التي تزيد من القدرة على الصمود وتثبِّت الإنجازات طويلة الأجل؛

(ج) زيادة الإيرادات المالية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، بما في ذلك عن طريق تتبع التدفقات المالية غير المشروعة ووقفها، وجعل النظام المالي أكثر تقدمية، لدعم سياسات التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، دون تعريض استقرار الاقتصاد الكلي للبلدان للخطر؛

(د) الاستثمار في البحوث لكي يسترشد بها في إعادة توظيف الاستراتيجيات الخاصة بالدعم الزراعي والتخلص التدريجي من السياسات الأكثر إحداثا للاختلالات والأكثر إضرارا بالطبيعة والمناخ والتغذية والصحة والإنصاف؛

(هـ) الاستثمار في توعية المستهلكين وتثقيفهم بشأن النظم الغذائية الصحية، لا سيما في البلدان المرتفعة الدخل؛

(و) تحسين نوعية الوظائف في نظم الأغذية الزراعية من خلال زيادة استقرار الإيرادات وتحسين تكافؤ الفرص وظروف العمل، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب والمهاجرين، والاستثمار في جمع البيانات عن العمالة في نظم الأغذية الزراعية وظروف العمل؛

(ز) تعزيز العمل الجماعي لصغار المزارعين والمزارعين الأسريين لتحقيق وفورات الحجم، وتطوير قوة سوقية مماثلة لشركائهم التجاريين، والحصول على خدمات استشارية خاصة بالمناطق الريفية قائمة على التعددية وموجهة نحو السوق، وتعزيز صوتهم في عمليات صنع القرار؛

(ح) تفعيل الخدمات المالية التي تستهدف المرأة الريفية وأنشطتها الاقتصادية وتيسير وصول صغار المزارعين إلى الأسواق من خلال معالجة معوقات التنقل والقيود المفروضة على النقل، وإمكانية الوصول إلى الاقتصاد الرقمي، والأضرار الناجمة عن واضطراب الأسواق المفاجئ، ومن خلال اعتماد تدابير لحماية ودعم مشاركة المرأة في سوق العمل للحد من عدم المساواة بين الجنسين؛

(ط) الاعتراف بدور التنوع البيولوجي، بما في ذلك الملقحات، والكائنات الحية المفيدة في مكافحة الآفات والأمراض، والتنوع البيولوجي للتربة، والتنوع الجيني، والتحرّك لحماية وإصلاح النظم الإيكولوجية وتنوع المناظر الطبيعية من أجل إيجاد زراعة منتجة وقادرة على الصمود تُستخدم فيها الأراضي والمياه والموارد الأخرى بكفاءة؛

(ي) تنقيح سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من أجل الأمن الغذائي والتغذية لإدراج العدالة والنهج القائم على حقوق الإنسان والاستدامة، من أجل بناء نظم أغذية زراعية متنوعة ومنصفة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛

(ك) النهوض بتحويل قطاع الألياف الطبيعية نحو مزيد من الاستدامة من خلال تعزيز الاستثمار في كل قطاع من سلسلة القيمة بغية خفض تكاليف الإنتاج لكل وحدة، ودمج مكاسب الإنتاجية مع كفالة أهداف الاستدامة الطويلة الأجل، وتحسين خصائص الألياف وجودتها لكي تنافس الألياف الاصطناعية (مثل مشروع Cotton+لمنظمة الأغذية والزراعة)؛

(ل) تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات والمجتمع، وتحسين الشفافية بين القطاعين العام والخاص، وتبادل المعلومات والتآزر بين القطاعات، والجمع بين العلوم والتكنولوجيا الحديثة ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والمجتمعية لإيجاد حلول تعالج المفاضلات وتُوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحويل نظم الأغذية الزراعية؛

(م) زيادة المشاركة مع الجهات المعنية لكفالة اتساق السياسات على المستويين الأفقي والعمودي، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات حوكمة مبتكرة يكون فيها لصغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك المهاجرون والنازحون، الحق في إبداء رأي متكافئ في عملية صنع القرارات ذات الصلة؛